

قراءة في كتاب "التبيين عن مذاهب

النحويين البصريين والكوفيين"

د. علاء الدين محمد علي حموية

تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين

نشر المحقق الفاضل الكتاب في مكتبة العبيكان ١٤٢٠هـ بالعنوان الآنف الذكر وعنوان الكتاب كما في النسخة (أ) -وهي أصل المحقق- خلو من "البصريين والكوفيين" (تنظر صورة ورقة العنوان في (أ) ص ١٠٩ وعنوانه في النسخة (ب) "مسائل خلافية في النحو" وهي الترجمة التي نشره بها الدكتور محمد خير حلواني رحمه الله.

وصواب ترجمة الكتاب "التبيين عن مذاهب النحويين" كما في أصل المحقق الفاضل، لأن المؤلف -رحمه الله- ذكر عدداً من مسائل الخلاف بينهم لم تكن بين البصريين والكوفيين، والمسائل هي: (١) ص ١١٣، (٢) ص ١٢١، (٣) ص ١٢٩، (٥) ص ١٣٩، (٧) ص ١٥٠، (١٨) ص ١٨٤، (١٩) ص ١٨٦، (٢١) ص ٢٠١، (٢٣) ص ٢٠٩، (٢٤) ص ٢١١، (٢٥) ص ٢١٥، (٢٨) ص ٢٢٩، (٣٩) ص ٢٧٠، (٤١) ص ٢٨٢، (٤٦) ص ٣٠٨، (٥٧) ص ٣٦٨؛ ولذلك نجد المحقق الفاضل يقول في حواشيه: "هذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولذلك لم يذكرها في الإنصاف" ص ١١٣ ويقول: "هذه المسألة لم تذكر في الإنصاف لابن الأثير؛ لأن الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين" ص ١٢١ ويقول: "هذه ليست من مسائل الخلاف، وقد اعتذر المؤلف عن ذكرها كما ترى" ص ١٢٩ وليس في كلام المؤلف ما يشير إلى اعتذار، قال: "كيف اسم بلا خلاف، وإنما ذكرناها هنا لخفاء الدليل على كونها

اسماً، والدليل على كونها اسماً من خمسة أشياء...". فالمراد من قوله أن (كيف) لا خلاف على اسميتها بين النحاة، فكان حقها ألا تذكر في هذا الكتاب، لكنه لما استشعر أن خفاء دليل اسميتها قد يدفع بعض النحاة اللاحقين إلى الخلاف فيها، ذكر أدلة اسميتها. ويستمر المحقق الفاضل في إيراد مثل العبارات السابقة في حاشيته يُنظر ص ١٣٩، ١٥٠، ١٨٤، ١٨٦، ٢٠١... إلخ (يُنظر ما قاله المحقق الفاضل في (مسائل الكتاب) ص ٨٦).

والذي أغرى المحقق بالترجمة التي نشر بها الكتاب السيوطي؛ إذ ذكره في "تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب" ٩٤/١ وفي "الأشباه والنظائر" ١٤٠/٢ بإضافة لفظي "البصريين والكوفيين" وذكره في كتبه الأخرى بلا هذه الإضافة (يُنظر ص ٧١ وما بعدها)، وهذه الإضافة يمكن أن تحمل على أنها من عبث بعض النساخ أو القراء، ويمكن أن يكون وهماً من السيوطي رحمه الله.

أطلق المحقق الفاضل اسم (ابن الأنباري) على أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) والذي عليه أهل الصنعة إطلاق اسم (الأنباري) عليه، وإطلاق اسم (ابن الأنباري) على أبي بكر ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ).

التعليق على التحقيق

١- جاء في ص ١١٤ س ٢ في سياق دليله على أن الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة قوله: "والدليل على القول الأول: أنه لفظٌ يُعبّر بإطلاقه من الجملة المفيدة".

الظاهر أن قوله: "من" تحريف، وأن الصواب: "عن" كما في صورة المخطوط التي أوردها المحقق الفاضل ص ١١٠

٢- جاء في الصفحة نفسها س ٦ ضمن السياق السابق قوله: "أحدهما: أنه يُطلق بإزائها فيقال: هذه الجملة كلامٌ، والأصل في الإطلاق الحقيقة".

جاء في النسخة التي اعتمدها المحقق الفاضل أصلاً: "في الأصل" وهو تحريف، صوّبه المحقق الفاضل بلا إشارة في الحاشية. (يُنظر السطر الأخير من المصورة ص ١١٠)

٣- جاء في الصفحة نفسها س ٨ ضمن السياق السابق أيضاً قوله: "الثاني: أن الكلام توكّد به الجملة كقولك: تكلمتُ كلاماً، وكلمتُهُ كلاماً، والمصدر المؤكّد به نائب عن إعادة الجملة أن قولك: قمتُ قياماً، وتكلمتُ، تقديره: قمتُ قمتُ؛ لأنّ الأصل في التوكيد إعادة الجملة بعينها، ولكنهم آثروا ألا يعيدوا الجملة بعينها، فجاءوا بمفردٍ في معناها...".

الظاهر أن قوله: "قمت قياماً ... لأن الأصل... لا يشي بالمعنى المراد، وأن الظاهر أن ذلك يكون بالتكلمتين الآتيتين: "... وتكلمت [كلاماً]، تقديره: قمتُ قمتُ [وتكلمتُ تكلمتُ]؛ لأن الأصل...".

٤- جاء في ص ١١٥ س ٤ قوله: "والخامس: أن الأحكام المُتعلّقة (١) بالكلام لا تتحقّق إلا بالجملة المفيدة".

جاء في الحاشية (١): في (ب) المتعلقة [كذا]. ويُنظر للأمر نفسه الحاشية (٣) ص ١٦٧، والحاشية (٣) ص ٢٩٦.

٥- جاء في الصفحة نفسها س ٧ قوله: "وكذلك قوله تعالى: (يُريدون أن يُبدّلوا كلامَ الله) والتبديلُ صرفٌ ما يَدُلُّ عليه اللَّفْظُ إلى غيرِ معناه، ولا يَحْصُلُ ذلك بتبديلِ الكلمة الواحدة؛ لأنَّ الكلمةَ الواحدةَ إذا بُدِّلَتْ بغيرها كان ذلك نقل لغةٍ إلى لغةٍ أُخرى".

الظاهر أن قوله: "... كان ذلك نقل لغة إلى لغة أخرى" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكلمة الآتية وبعدّ لفظي (لغة... لغة) محرفين: "كان ذلك [من] نقل لفظة إلى لفظة...".

٦- جاء في ص ١١٦ الحاشية الأولى تعليقه على قول الشاعر:

امْتَلَأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي سَلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

قوله: "البيت لم يُنسب إلى قائل معين". وقد ورد هكذا في إصلاح المنطق...".
الصواب: "البيتان لم ينسبا ... وقد وردا..."; لأنهما بيتان من مشطور الرجز، وحقهما أن يكتبتا على النحو الآتي:

امْتَلَأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي
سَلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

ويُنظر لذلك أيضاً ص ١٩١ ح (١)، وص ٢٧٩ ح (٨)، وص ٢٨٨ ح (٤)،
ص ٣٧٤ ح (٣)، وص ٤٠٧ ح (١)، وص ٤٣٣ ح (١)، وص ٤٤١ ح (١)،
وص ٤٤٦ ح (١)، وص ٤٥٠ ح (١).

٧- جاء في ص ٧١١ س ٢ ضمن الأسئلة المُتَوَجِّبة على عدّ الكلام حقيقة في
الدلالة على الجملة التامة المعنى قوله: "والسؤال الثاني: أن الإطلاق يكون حقيقةً
مشتركةً أو جنساً تحته مفردات، فالمشترك كلفظ العين، والجنس مثل الحيوان، فإنّ
الحيوان حقيقةً في الجنس، والواحد منه حقيقة أيضاً، فلم لا يكون الكلام والكلمة
من هاتين الحقيقتين؟".

الظاهر أن قوله: "يكون... أو جنساً تحته مفردات" لا يشي بالمعنى المراد،
وأن ذلك يحصل بالتكلمة الآتية وبما يترتب عليها من تغيير للإعراب: "يكون
حقيقة [في] مشتركٍ أو جنسٍ..."، ويُنظر التعليق رقم (٩).

٨- أورد المؤلف في ص ١١٨ س ٢ ثلاثة مواضع من آيات قرآنية، خرّج
المحقق الفاضل الأولى منها، وجعل رقم (٢) على الثالثة، وخرّج في الحاشية
(٢) الثانية، ووهم في ضبط الثانية، وأسقط منها، إذ وردت عنده: (كلمة الذين
كفروا السُّفلى وكلمة الله هي العليا).

والصواب: (وجعل كلمة الذين كفروا...) [التوبة: ٤٠]. أما الثالثة: (وتمت
كلمة ربك صدقاً وعدلاً) فهي في [الأنعام ١١٥].

٩- جاء في ص ١١٩ في جوابه عمّا أورده في السؤال الثاني الذي ذكرته في
التعليق رقم (٧) قوله: "... أن الاشتراك هنا لا يتحقق؛ لأنّ الكلام والكلمة من
حقيقة واحدة، ولكنّ الكلام مجموع شيئين فصاعداً، والكلمة اللَّفْظَةُ المفردة، ولا
اشترَكَ بينهما، وإنما الكلام مُستفادٌ بالأوصاف والاجتماع، وليس كذلك
المشترك...".

الظاهر أن قوله: "بالأوصاف" بالواو تحريف، وأن الصواب: "بالإِزْصاف" بالراء.

١٠- جاء في الصفحة نفسها س ٧ من تحت قوله: "وأما المعارضة بقوله تعالى: (كَبُرَتْ كَلِمَةً) فلا تتوجه؛ لأنَّ أكثر ما فيه أَنَّهُ عَبَّرَ بِالْجُزءِ عَنِ الْكُلِّ، وهذا مَجَازٌ ظَاهِرٌ؛ إذ كان الواحدُ ليس بجمعٍ ولا جنسٍ، بل يعبرُ به عن الجَمعِ والجنسِ مَجَازًا، ووجهُ المَجَازِ أن الجُملةَ، يَتَأَلَّفُ بعضُ أَجْزَائِها إلى بعضٍ، كما تَتَأَلَّفُ حروفُ الكلمةِ المفردةِ بعضها إلى بعضٍ...".

الظاهر أن قوله: "يتألف" و"تتألف" تحريفان، وأن الصواب: "يأتلف" و"تأتلف".

١١- جاء في ص ١٣٣ س ٣ ضمن كلامه عن اشتقاق (اسم) من (سمو) قوله: "المعتمد منها أن المحذوف يعود في التصريف على موضع اللام، فكان المحذوف هو اللام كالمحذوف من (أين)، والدليل على عوده إلى موضع اللام أنك تقول: سَمَيْتُ، وَأَسَمَيْتُ، وفي التَّصْغِيرِ (سَمِيٌّ) وفي الجمع أسماءً وأسامٍ، وفي فَعِيلٍ مِنْهُ سَمِيٌّ أَي اسْمُكَ مِثْلُ اسْمِهِ".

الظاهر أن قوله: "أين" تصحيف، وأن الصواب: "ابن".

والظاهر أن قوله: "سَمِيٌّ" تحريف، وأن الصواب: "سَمِيْكَ".

١٢- جاء في الصفحة نفسها س ٤ من تحت قوله: "فإن قيل: هذا لثبات اللُّغة بالقياس، وهي لا تَنبُتُ به".

الظاهر أن قوله: "لثبات اللُّغة: تحريفان، وأن الصواب: "إثباتٌ للغة..".

١٣- جاء في ص ١٣٥ س ٤ من تحت قوله: "والثاني: أن العوضَ مخالفٌ للبدلِ، فبدل الشيء يكون في موضعه، والعوضُ يكون في غير المعوض^(٨) منه".

جاء في الحاشية (٨): "هكذا في (أ) و(ب) وفي الأشباه: ... في غير موضع المعوّض عنه".

الظاهر أن ما ورد في الأشباه هو الصواب؛ لأن تأدية المعنى المراد لا يكون إلاّ بقوله: "موضع". والمحقق الفاضل يُصَحِّح ما في أصله كما فعل في ص ١٦٢ الحواشي (٤) و(٥) و(٨) وفي مواضع أخرى من الكتاب.

١٤- جاء في ص ١٤٦ س ٤ قوله: "... الفعلُ يَشْتَمِلُ لفظُهُ على حروفٍ زائدةٍ على حروفِ المَصْدَرِ، تدلُّ تلكَ الزيادةُ على معانٍ زائدةٍ على معنى المَصْدَرِ، فكانَ مشتقاً من المَصْدَرِ كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ والمكانِ والزَّمانِ كضاربٍ ومَضْرُوبٍ".

الظاهر أن قوله: "مَضْرُوبٍ" تحريف، وأن الصواب: "مَضْرَبٍ".

١٥- جاء في ص ١٥٦ س الأخير ضمن حديثه عن علّة الإعراب قوله: "وَحَجَّةُ الأَوَّلِينَ أَنَّ الكلامَ لو لم يُعْرَبْ لالتبست المعاني، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربَ زيدَ عَمْرُو، كَلَّمَ أخوكَ أبوكَ، لم يُعلمِ الفاعلُ من المفعولِ، وكذلك قولهم: ما أحسنَ زيدَ، لو أهملته عن حركةٍ مخصوصةٍ لم يُعلمِ معناه؛ لأنَّ الصيغةَ تَحْتَمِلُ التَّعَجُّبَ والاستفهامَ والتَّعْيِي، والفرقُ بينهما هو الحركات. فإن قيل: الفرقُ يحصلُ بلزومِ الرُّتبةِ، وهو تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ، ثمَّ هو باطلٌ فإن كثيراً من المواضع لا يَلْتَبِسُ ومع هذا ألزم الإعراب كقولك: قامَ زيدٌ، ولم يَقمِ عَمْرُو، وركبَ زيدٌ الحمارَ، فإنَّ مثلَ هذا لا يَلْتَبِسُ، وكذلك كَسَرَ موسى العَصا. فالجوابُ: أمّا لزومِ الرُّتبةِ فلا يَصِحُّ لثلاثةِ أوجهٍ:

أحدهما: أن في ذلك تَضْيِيقاً على المُتَكَلِّمِ وإخلاقاً بمقصودِ النَّظْمِ والسَّجْعِ مع مَسِيئِ الحاجةِ إليه، والإعراب لا يلزم فيه ذلك فإن أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير.

والثاني أنّ التقديم والتأخير...".

الظاهر أولاً: أنّ ضبط قوله: "عمرؤ" بضم الراء من أوهام الطابع، وأن الصواب إسكانها.

والظاهر ثانياً: أنّ قوله: "بينهما" تحريف، وأن الصواب: "بينها".

والظاهر ثالثاً: أنّ قوله: "ثم هو باطلٌ... وكذلك كسر موسى العصا" لا معنى له في هذا الموضع، وأنّ حقّه أن يكون بعد قوله: "... لا يختلف بالتقديم والتأخير، ثم هو باطل ... كسر موسى العصا".

والظاهر رابعاً: أنّ قوله: "فإنّ" تحريف، وأنّ الصواب: "بأنّ".

١٦- جاء في ص ١٥٧ س قبل الأخير ضمن السياق السابق قوله: "فأمّا ما لا يَلْتَبِسُ فَإِنَّهُ بِالتَّسْبِةِ إِلَى ما يَلْتَبِسُ قَلِيلٌ جَدًّا، فحمل على الأَصْلِ المُعَلَّلِ لِيَطْرُدَ الباب، كما طردوا الحذف في أَعَدَّ ونَعَدَّ وتَعَدَّ حملاً على يَعِدُّ، وله نظائر كثيرة؛ ولأنّ الذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر، فإذا جعلت الحركة فارقة طَرَدَتْ في الملتبس وغيره".

الظاهر أنّ قوله: "أَعَدَّ" و"نَعَدَّ" و"تَعَدَّ" و"يَعِدُّ" بتشديد الدال وهم، وأنّ الصواب: "أَعِدُّ وِنَعِدُّ وِتَعِدُّ وِيَعِدُّ".

يُنظَرُ ما سيأتي في ص ١٨٩ س ٢، وص ٢٦٠ س ٨، وص ٤٠٢ س ٢ من تحت.

والظاهر أنّ الواو في قوله: "ولأنّ" مقحمة.

١٧- جاء في ص ١٦٠ س ١ قوله: "وأما اختلافُ الإعرابِ واتِّفاقُ المعنى وعكس ذلك فلا يلزم؛ لأنّ هذه الأشياءُ فُرُوعٌ عارضةٌ على الأصولِ المعلّلة لضرب

من الشَّبه، وذلك لا يَمْنَعُ من ثبوت الإعرابِ لمعنى، قولهم: إنهم أعرَبوا لما يلزم من ثقلِ السُّكونِ لا يصحُّ لوجهين...".

الظاهر أن قوله: "قولهم" يصح بالتكملة الآتية: "وأما قولهم"، وبعدَّ "لا" تحريفاً، والصواب: "فلا".

١٨- جاء في الصفحة نفسها س ٤ من تحت ضمن السياق السابق قوله: "والوجه الثاني: لو كان ذلك من أجلِ النَّقلِ لَفُوضَ زمامِ الخبرة^(١) إلى المُتكلِّمِ...".

جاء في الحاشية (١) قوله: "في (ب) الخيرة". وهو الصواب يُنظر التعليق رقم (١٣).

١٣- جاء في ص ١٦١ س ٢ قوله: "واختلفوا في علَّةِ جعلِ الإعرابِ في آخرِ الكلمةِ فقالَ بعضهم: إنَّما كانَ لأنَّ الإعرابَ دالٌّ على معنى عارض في الكلمة، فيجبُ أن يستوفى الصِّيغةُ الموضوعَ لمعناها للإلزام، ثم يؤتى بعد ذلك بالعارض كناء التأنيثِ وحرفِ النَّسبِ".

الظاهر أن قوله: "يستوفى" تصحيف، وأن الصواب: "تُسْتَوْفَى".

والظاهر أن قوله: "للإلزام" تحريف، وأن الصواب: "اللازم".

٢٠- جاء في ص ١٦٢ س ٤ في ردِّه على ما نُقِضَ به النقل السابق من نحو الجمع والتصغير قوله: "فلا يصح لوجهين:

أحدهما: أنَّ التصغيرَ والجمعَ معنيان يحدثان في نفس المسمَّى وهو التَّكثِيرُ و التَّحْقِيرُ".

الظاهر أن قوله: "في نفس المسمَّى وهو... لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "... في نفس المسمَّى [معنى] وهو...".

والظاهر أن الواو في قوله: "والتحقير" تحريف، وأن الصواب: "أو".

٢١- جاء في ص ١٦٤ س ٥ ضمن الحجة الأولى لمن ذهب إلى أن الصرف هو التثوين وحده قوله: "أحدهما أنه معنى يُنبأ [كذا] عنه الاشتقاق فلم يدخل فيه ما يدلّ عليه الاشتقاق كسائر أمثاله...".

الظاهر أنّ قوله: "فلم" تحريف، وأن الصواب: "فهو".

٢٢- جاء في ص ١٦٥ س ١ ضمن السياق السابق قوله: "والوجه الثاني: أنّ الشاعر إذا اضطرّ إلى صرف ما لا ينصرف جرّه في موضع الجرّ، ولو كان الجرّ من الصّرف لما أتى به من غير ضرورةٍ إليه، وذلك أنّ التثوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن...".

الظاهر أنّ قوله: "... جرّه في موضع الجر" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "... جرّه [منوناً] في موضع الجر...".

٢٣- جاء في الصفحة نفسها س ٧ ضمن السياق السابق قوله: "والوجه الثالث: أنّ ما فيه الألف واللام أو أضيف يكسر^(٣) في موضع الجر مع وجود المانع من الصّرف". وجاء في الحاشية (٣) قوله: "في (ب): لو أضيف لكسر".

الظاهر أنّ قوله: "أو" وقوله: "يكسر" تحريفان، وأن الصواب ما في (ب). يُنظر التعليق رقم (١٣) و(١٨).

٢٤- جاء في ص ١٦٦ س ٣ قوله: "والثاني: أنّ تقلّب الكلمة في الإعراب لو كان من الصّرف لوجب أن يكون الرّفْع والنّصب صرفاً، وكذلك تقلّب الفعل بالاشتقاق والإعراب^(٢) لا يُسمّى صرفاً، وإنما يُسمّى تصرفاً وتصريفاً".

جاء في الحاشية (٢) قوله: "ساقطة من (ب)".

الظاهر أنّ قوله: "والإعراب" مقحم في هذا السياق، وأن الصواب إسقاطها كما في (ب). يُنظر التعليق رقم (٢٣).

٢٥- جاء في ص ١٦٩ س ٣ ضمن ترجيحه لكون الإعراب لفظاً قوله:
"...والإعرابُ من قبيل ما يعرفُ بحاسَّة السَّمع، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ لإنسان: افرقْ
لي بين الفاعلِ والمفعولِ والمضافِ إليه في نحو قولك: (ضربَ زيدٌ غلامَ عمرو)
فإنَّه إذا ضمَّ واحداً وفتحَ ثانياً وكسرَ ثالثاً حصلَ لك الفرقُ بألفاظه، لا من طريقِ
المعنى، فإنَّك أنتَ قد تُدركُ هذا المعنى بغيرِ لفظٍ، فدَلَّ أنَّ الإعرابَ هو لفظُ
الحركة".

الظاهر أن قوله: "قد تدرك" لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة
الآتية: "قد [لا] تدرك".

٢٦- جاء في ص ١٧٤ س ٩ ضمن حديثه عن لحاق التتوين للاسم لخفته،
وعدم لحاقه للفعل لثقله قوله: "... والاسمُ يَحتملُ الثَّقَل، لأنه في نفسه خَفيفٌ في
نَفسه ثَقيلٌ، فلا يَحتملُ الثَّقيل".

الظاهر أن قوله: "خفيف في نفسه ثقيل..." لا معنى له، ويحصل المعنى
المراد بالتكملة الآتية: "... خفيف [والفعل] في نفسه ثقيل...".

٢٧- جاء في ص ١٧٦ س ٤ ضمن ذكره للحجج التي تؤكد بناء فعل الأمر
للمواجه قوله: "لنا أنه لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى، وقد يشبه الاسم فلم يكن
معرباً كالحرف".

الظاهر أن قوله: "وقد يشبه الاسم" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل
بالتكملة الآتية: "وقد [لا] يشبه الاسم...".

٢٨- جاء في ص ١٧٧ س ١ ضمن السياق السابق قوله: "... وفعلُ الأمر لا
يَحتملُ معاني يفرقُ الإعراب بينها، فلم يَحتملُ إلى الإعراب، وقد ذكرنا ذلك في
إعراب الفعل هل هو استحسان أم أصل؟ فيما تقدّم؛ ولأنَّ الإعراب إمّا أن يثبت
أصلاً أو استحساناً، وكلاهما معدوم. أما الأصل...".

الظاهر أن قوله: "وكلاهما معدوم" لا يشي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية: "وكلاهما [فيه] معدوم...".

٢٩- جاء في ص ١٩٠ س ٥ قوله: "ومن أحكام الأصول أنك لا تُميلُ الألف المُبدلة من التَّنوين وها هنا تُمال، وقد قرأ بعضُ القراء: (أو أجدُ على النَّار هُدًى)^(٣)".

قال في الحاشية (٣): "سورة طه، آية ١٠".

لم يخرج المحقق الفاضل القراءة، ولم يُسمَّ مَنْ قرأ بها.

٣٠- جاء في ص ١٩١ س ٢ في ردّه على مَنْ عدَّ الألف في آخر (عصا) و(هدى) ونحوهما في حال التَّنوين لام الكلمة محتجاً بأنّها تقع رويّاً في الشعر في نحو قول الشاعر:

إنك يا ابن جَعْفَرٍ خير فتى
وربَّ ضيفٍ طرق الحَيِّ سُرَى

قوله: "وعنه ثلاثة أجوبة:

أحدهما: أنه من غلظِ طَبَعِ الشَّاعر، ألا ترى أنَّ باب الإقواء جائز في الشعرِ مثل أن يجعل النون رويّاً في بيت بعده كقول الشاعر:

بُنَيَّ إِنَّ شَيْءَ هَيْنٍ الْمَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعِيمُ^(١)

قال في الحاشية (١): "البيت لأعرابية...".

الظاهر أولاً: أن قوله: "الإقواء" وهم، وأن الصواب: "الإكفاء".

والظاهر ثانياً: أن قوله: "... روياً في بيت بعده" لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "... روياً في بيت [والميم روياً في بيت] بعده".
والظاهر ثالثاً: أن ضبط قوله: "هَيِّنُ" بالتنوين وهم؛ لأن التنوين لا يكون في آخر البيت، وهذا بيت تامّ من مشطور الرجز، وأن الصواب: "هَيِّنُ" بالضمّة فقط.
والظاهر أخيراً أن قوله: "البيت" وهم، وأن الصواب: "البيتان". يُنظر ما سلف في التعليق رقم (٦).

٣١- جاء في ص ١٩٢ س ٤ من تحت قوله: "وأما الإمالة فبعيدة في ألفِ التَّنوين، ومَنْ أبدلها شَبَّهَها بلامِ الكلمة لما ذكرناها من الشَّبه اللفظي، وهذا هو الشَّبه فيمن كَتَبها بالياء".

الظاهر أولاً: أن قوله: "أبدلها" وهم، وأن الصواب: "أمالها".
والظاهر ثانياً: أن قوله: "وهذا هو الشبهة فيمن كتبها بالياء" لا تقره الصناعة، ف(هذا) و(هو) للمذكر، و"الشبهة" مؤنثة. والعبارة لا تتم عن معنى واضح.
والأشبه عدّ الألفاظ "هذا" و"هو" و"فيمن" محرّفة، وأن الصواب: "هذه" و"هي" و"لمن".

وأن مراده: أن اشتباه الألف المنقلبة عن التنوين في الوقف بالألف التي هي لام الكلمة يَنَائِي من رَسَم بعضهم لها بالألف على شكل ياء، والمؤلف يؤيد رسمها بالألف على شكل عصا حتى تزول هذه الشبهة، أي أن تُرسم الألف المبدلة من التنوين في الوقف في نحو: "هدى" على الشكل الآتي: "هُدَاً". وهو بذلك يردّ على قولهم: "ومن الأحكام كتابة هذا بالياء في المصاحف (أو أجد على النار هدى) بالياء". ص ١٩٠.

ووضع المحقق الفاضل لفظة "هذا" من النقل الأخير بين قوسين " " لا مبرر له؛ لأن المراد بها: ما كان من هذا القبيل. وليس المراد لفظة "هذا" ذاتها.

٣٢- جاء في ص ١٩٥ س ٩ ضمن الدليل الثاني الذي ساقه لتأييد قول سيبويه: إن حروف المدّ في آخر الأسماء الستة حروف إعراب، والإعراب مقدّر عليها قوله: "والطريق الثاني: أنّ هذه الأسماء لها حروف إعراب قبل الإضافة، فكان لها حروف إعراب بعد الإضافة كسائر الأسماء، وبيانه أن قولك: هذا أب، ورأيت أباً، ومررتُ بابِ حرف إعرابه الباء، وكان يجبُ أن تكون حروف المدّ بعد الإضافة؛ لأنها صارت آخر الكلمة...".

الظاهر أن قوله: "بعد الإضافة؛ لأنها صارت... لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "... بعد الإضافة [حروف إعراب]؛ لأنها صارت...".

٣٣- جاء في ص ١٩٦ س ٥ ضمن الدليل الرابع من السياق السابق قوله: "...لأنّ الإعرابَ إمّا حركة وإمّا معنى تدلُّ عليه الحركةُ وكلاهما إذا حذفتُ لا يبطلُ معنى الكلمةِ، وإنما يبطلُ المعنى الذي يدلُّ عليه الإعراب، وإذا بطلَ القسمان ثبتَ كونها حروفَ إعراب...".

الظاهر أن الواو من قوله: "وكلاهما" تحريف، وأن الصواب: "أو".

والظاهر أن قوله: "إذا" تحريف، وأن الصواب: "فإذا".

٣٤- جاء في ص ٢٠٤ س ١ ضمن مسألة حقيقة حروف التثنية والجمع قوله: "وقال الأخفش والمازني والمبرد: ليست حروف إعراب على ما ذكرنا في الأسماء الستة". الظاهر أن قوله: "ليست حروف إعراب على ما ذكرنا" لا ينم عن رأيهم فيها، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "ليست حروف إعراب [بل دالة عليه] كما ذكرنا...".

٣٥- وجاء في الصفحة نفسها س ٣ بعد النقل السابق قوله: "وقال الجرمي: انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب. وقال قُطْرُبُ والفَرَاءُ أنفسهما إعراباً".

الظاهر أولاً: أن قوله "انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب" لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "انقلاب الألف [والواو] إلى الياء... لأن الحديث عن المثني والجمع الذي على حدّه.

والظاهر ثانياً: أن قوله: "أنفسهما" تحريف، وأن الصواب: "أنفسها"؛ لأن المراد الألف والواو والياء.

٣٦- جاء في ص ٢٠٥ س ٥ من تحت في حديثه عن الوجهين الخامس والسادس من الحجج المؤدية لمن ذهب إلى أن حروف المدّ في التثنية والجمع حروف إعراب قوله: "والخامس: أنك إذا سميت رجلاً (مسلمان) أو (زيدون) ثم رَحَمْتَهُ حذفت الألف والثون، والنون ليست حرف إعراب اتفاقاً، وجب^(١) أن تكون الألف حرف إعراب... والسادس: أن العرب قالوا: (جاء يَنْفُضُ مَذْرُوبَهُ) و(عَقَدْتُهُ بِنْتَيْنِ) فأنبتوا الواو والياء كما يثبتونهما قبل تاء التأنيث، نحو: (شقاوة) و(عباية)، وقد ثبت أن التائب قبل تاء التأنيث من جملة الكلمة، وأنه ليس بإعراب، فثبت بذلك أنه حرف إعراب".

قال في الحاشية (١): "هكذا في الأصل، ولعل الأصح: ولهذا وجب".

الظاهر أولاً: أن قوله: "حذفت الألف والنون، والنون... لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "حذفت الألف والنون [والواو والنون]، والنون...".

والظاهر ثانياً أن قوله: "وجب" تحريف، وأن الصواب: "فوجب".

والأشبه أخيراً أن قوله: "عقدته" تحريف، وأن الصواب: "عَقَلْتُهُ" كما في

اللباب: ١٠٤, /١

٣٧- جاء في ص ٢٠٧ س ٣ قوله: "فأما معرفة الإعراب من هذه الحروف

ففيه وجهان^(١):

أحدهما: أن الإعراب مقدّر عليها، ولا دليل عليه كما في المقصور، وإنما اكتفوا بوضع الألف في الرفع والياء في الجر والنصب عن دليل الإعراب، ألا ترى أن (نحن وأنت) بوضعه يدل على الرفع، و(إياك) وبابه يدل على النصب، كذلك الحروف هنا هي حروف إعراب، ووضعها يُغني عن ظهور الإعراب، وإذا كانت الكلمة بأسرها تُغني عن الإعراب^(٢) فبأن يدل آخر الكلمة أولى".

جاء في الحاشية (١) قوله: "ذكر المؤلف الوجه الأول ونسي أن يذكر الوجه

الثاني".

وجاء في الحاشية (٢) قوله: "لو قال: (فلان) لكان أوضح".

الظاهر أولاً: أن قوله: "الألف في الرفع" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك

يحصل بالتكلمة الآتية: "الألف [أو الواو] في الرفع".

والظاهر ثانياً: أن قوله: "فإن" تحريف، وأن الصواب: "فإن"، ويُنصب الفعل

(يدل).

والظاهر ثالثاً: أن الوجه الثاني من الوجهين سقط، وأن تكلمته تتمّ بالعبارة

الآتية أو بنحوها: "[والوجه الثاني: أن الإعراب لا يُقدّر عليها، وإنما هي حروف

إعراب ودوالٌ عليه]".

والظاهر أخيراً: أن قوله: "فإن يدل آخر الكلمة أولى" لا يشي بالمعنى المراد،

وأن ذلك يحصل بالتكلمة الآتية: "فإن يدل [عليه] آخر الكلمة أولى".

٣٨- جاء في ص ٢١٣ س ١ في ردّه على أن حروف المد في التثنية والجمع غير مستحقة للحركة لقيامها مقام الحركة قوله: "أحدّها أنّ الحركة مقدّرة على هذه الحروف ولكنّ حركة لا تظهر بخلاف ألف المقصورة فجعل النون عوضاً من ظهور الحركة المقدّرة...".

الظاهر أن قوله: "لكنّ" تحريف، وأن الصواب: "لكنّها".

٣٩- جاء في ص ٢٢٢ س الأخير في تعليقه لعدم جواز جمع نحو: (عيسى وموسى) بالألف والتاء المزيدتين، وجمعهما جمع مذكر سالماً قوله: "الثاني: أنّها [أي الألف] لا تبقى على لفظها في جمع المؤنث، بل تبدّل نحو (صحراوات) ^(١) فإذا كانت كذلك جاز ألا يُعتبر بدالاتها على التأنيث...".

قال في الحاشية (١): "كان الأنسب أن يُمثّل بكلمة فيها تاء التأنيث المقصورة [كذا] لتناسب (موسى وعيسى) أمّا صحراوات فإنها جمع صحراء بألف التأنيث الممدودة كما هو معلوم".

الظاهر أن قوله: (صحراوات) من عبث بعضهم، وأن الصواب: "سُعديات" كما مثّل في اللباب: ١/١٢٢.

٤٠- جاء في ص ٢٢٥ س ٤ من تحت ضمن سَوْقِهِ الأدلة على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء قوله: "أحدّهما: أنّ الابتداء معنى يختصّ بالاسم فكان عاملاً كالفعل بيان أنّه معنى، أنّ معنى الابتداء...".

الظاهر أولاً: أن قوله: "بيان" تحريف، وأن الصواب: "البيان".

والظاهر ثانياً أن قوله: "أنه معنى، أنّ... لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "... أنه معنى، [و] أنّ...".

٤١- جاء في ص ٢٢٦ س ٤ ضمن الأدلة المشار إليها في التعليق السالف قوله: "الوجه الثالث: أنَّ المبتدأ معمولٌ، وكلُّ معمولٍ [له] (١) من عامل...".

قال في الحاشية (١): "كلمة (له) ساقطة من الأصل".

الظاهر أن إضافة (له) وحدها غير كافية لالتنام السياق، وذلك يتم بالتكملة الآتية: "[لا بدَّ له]".

٤٢- جاء في ص ٢٣٠ س ٢ من تحت ضمن ردّه على مَنْ ذهب إلى أن الابتداء لو كان معنى جرى مجرى اللفظ لكان حقّه أن يعمل في الظروف والأحوال قوله: "والثاني: أنَّ الابتداء لا يقتضي الظرف، والحالُ مخصوصةٌ، فإنَّ جميع الأفعال...".

الظاهر أن قوله: "والحال مخصوصة، فإنَّ..." لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "والحال مخصوصة [بالأفعال وبما فيه معناها]، فإنَّ...".

٤٣- جاء في السياق السابق ص ٢٣١ س ٣ قوله: "وجوابٌ آخر: وهو أنَّ الابتداء أضعفُ اللفظُ، فيفارق اللفظ فيما ذكروا ويوافقه في العمل في الاسمين ك(كان) و(إنّ) فإنَّهما يعملان في الاسمين ولا يعملان في الظروف".

الظاهر أن قوله: "أضعف اللفظ" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "أضعف [من] اللفظ". لأنَّ الابتداء عامل معنوي.

٤٤- جاء في ص ٢٣١ الحاشية (٢) قوله: "لم يُعلّق بشيء على رأي الفارسي وابن جنّي، ولكنّه أبطله حينما ردّ على القائلين بأنَّ العامل الابتداء والمبتدأ معاً كما سيأتي. كما أن المؤلف لم يعرض لرأي الفراء؛ لأنّه يبطل ببطلان رأي الفارسي وابن جنّي".

الفارسي وابن جني يريان- كما ذكر المصنف- أن الخبر يرتفع بالمبتدأ. وقد ردّ المصنف هذا الرأي بقوله: "والجواب أما عن عمل المبتدأ فلا يصح لوجهين...". يُنظر ص ٢٣١ وما بعدها.

أما رأي الفراء فقد ردّه -كما ذكر المحقق الفاضل - في ردّه على مَنْ قال: إن المبتدأ هو الذي يرفع الخبر ص ٢٣١ وما بعدها، وردّه سابقاً عندما تحدّث عن إبطال الترفع بين المبتدأ والخبر ص ٢٢٦ وما بعدها.

٤٥- جاء في ص ٢٣٢ س ٥ في الوجه الثاني من وجوه عدم صحة عمل المبتدأ في الخبر قوله: "... ومن المَعْلُوم البَيِّنُ أَنَّ (كَانَ) و(إِنَّ) يعملان في الخبر عند أبي عَلِيٍّ مع اشتراك الجَمِيعِ في اللَّفْظِ قَوْلُهُ: (المبتدأ يَقْتَضِي الخبر)...". الظاهر أن قوله: "قوله" تحريف، وأن الصواب: "قولهم"، وسقطت الواو التي قبله: "أو قولهم...".

٤٦- جاء في ص ٢٣٤ س ٨ من تحت ضمن تعداده لوجوه حجج مَنْ ذهب إلى أَنَّ الظرف وحرف الجر إذا لم يعتمدا على شيء قبلهما لم يعملا في الاسم الذي بعدهما قوله: "والوجهُ الخامسُ: أَنَّ الظَّرْفَ لو عَمِلَ في الاسمِ من حيثُ هو قائم مقام الفعلِ لجازَ قولك: اليومُ زيدٌ، إذ التقدير: استقرَّ اليومَ زيدٌ، ولمَّا لم يجز لكون الاسمِ جَنَّةً والظرف زماناً بأنَّه لم يعمل لما ذكروا.

والوجهُ السادسُ: أَنَّ الظَّرْفَ لو عَمِلَ لوجبَ ألاَّ يَجوزَ قولك: مأخوذٌ وفيكَ زيدٌ راغِبٌ، فزيدٌ في الموضعين مبتدأ وما بعده الخبر، ولو جرى مجرى الفعلِ لفسد الكلام. فإن قيل: إنّما لم يجز ذلك لنقصان الظرف هنا؛ إذ لو اقتصرنا على قولك: بك زيدٌ، وفيكَ عمرو لم يكن كلاماً؟ قلنا نُقصانه لا يمنع من عمله، ألا ترى أَنَّ قولك: صار زيدٌ، وكان عمرو ناقصان، ويعملان عمل (قام) و(صار) وهما تامان".

الظاهر أولاً: أن ضبط قوله: "اليوم" بالرفع وهم، وأن الصواب في ضبطه
النصب.

والظاهر ثانياً: أن قوله: "... قولك: مأخوذاً وفيك زيد راغب" لا يؤدي المعنى
المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية، وهي مأخوذة من النص: "وقولك: [بك زيداً]
مأخوذاً، وفيك زيداً راغباً".

وكذا الأمر في ص ٣٣٧ س ٥ في قوله: "قولهم: (إنَّ بك مأخوذاً) والصواب:
"إنَّ بك [زيداً] مأخوذاً".

ويُنظر ص ٢٣٥ س ٦ من تحت.

والظاهر ثالثاً: أن قوله: "... عمل قام وصار" غير واضح، والأشبه أن
(صار) محرّف عن فعل تام.

٤٧- جاء في ص ٢٣٥ س ٥ من تحت قوله: "... وأما إذا اعتمدَ الظرف
فإنَّ ما جَوَزوا إعماله؛ لأنَّه باعتماده أشبه بالفعل؛ لأنَّ الفعل لا يستقلُّ بدونِ
الاسم، وإذا اعتمدَ الظرفُ صار كغيرِ المستقلِّ، ولأنَّ الأشياءَ التي يعتمدُ الظرفُ
عليها يقتضي الفعل...".

الظاهر أن الباء في قوله: "بالفعل" مقحمة في هذا السياق.

والظاهر أن قوله: "يقتضي" تصحيف، وأن الصواب: "تقتضي".

٤٨- جاء في ص ٢٣٧ س ١ قوله: "أحدُهما: أن يكونَ [أي الضمير] رابطةً
بين الخبر والمبتدأ، وهذا يكونُ في الخبر المفرد؛ لأنَّ الجملة ليست هي.

المبتدأ، فاحتيجَ إلى ضمير يربطها به، وأما المفردُ فهو المبتدأ في المعنى،
وهما مُرتبطان فلا حاجةً إلى رابطةٍ أُخرى".

الظاهر أن قوله: "وهذا يكون في الخبر المفرد" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكلمة الآتية: "وهذا يكون في الخبر [الجملة لا في الخبر] المفرد...".

٤٩- جاء في ص ٢٤٠ س ١ في احتجاجة لمن ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد (لولا) يرتفع بالابتداء قوله: "الوجه الأول: أن (لو) و (لا) قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع فكذلك بعد التركيب؛ لأن الأصل عدم التَّغْيِيرِ [كذا] والتَّغْيِيرِ".

الظاهر أن قوله: "التغيير والتغيير" لا يؤدي معنى في هذا السياق وأن ذلك يحصل بعد لفظ "التَّغْيِيرِ" الأول تصحيفاً، وبعد الثاني محرّفاً وبالتكلمة الآتية: "التَّغْيِيرِ [بعد] التركيب".

٥٠- جاء في الصفحة نفسها س ٥ ضمن السياق قوله: "والوجه الثالث: أن الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب؛ إذ كل حرف ينصب، مثل (ما) و (لات) وهذا لا منصوب له، فلا يصح قياسه...".

الظاهر أن قوله: "إذ كل حرف ينصب" لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكلمة الآتية: "إذ كل حرف [يرفع و] ينصب...".

٥١- جاء في ص ٢٤١ س ٢ في الحجة الأولى لمن ذهب إلى أن المرفوع بعد (لولا) مرفوع بها قوله: "أن (لولا) هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملاً فيه كسائر الحروف المختصة... وأما (لن) فإنها تقتضي اسمين".

الظاهر أن قوله "لن" من قوله: "وأما (لن)... اسمين" غير صحيح، ولعل الصواب: "لا"، وكأنهم قصدوا أن (لولا) مركبة من (لو) و(لا) وأن المرفوع مرفوع بـ(لا)، فقال من رد: إن (لا) - لو صح هذا القول - تقتضي اسمين المرفوع بعد (لولا) اسم واحد.

٥٢- جاء في ص ٢٥٥ س ١ في تعليقه على بيت عمر بن أبي ربيعة:

إذا هي لم تَسْتَكِّ بَعُودِ أَرَاكِ تَنْخَلَّ فَاَسْتَاكْتُ بِهِ عَوْدُ أُسْحَلِ
قوله: "فرغ عوداً بـ(تنخل) بـ(استكاكت)".

الظاهر أن قوله: "بـ(تنخل) بـ(استكاكت) لا معنى له، ولا يصح صناعة، وأن الصواب يكون بالتكملة الآتية: "... بـ(تنخل) [ولم ينصبه] بـ(استكاكت)".

٥٣- جاء في ص ٢٥٦ س ٤ في مسألة التنازع قوله: "وأما القياسُ فهو أنَّ الفعلَ الأولَ أولى لتقدُّمه، ومتى لم يظهر عمله لَزِمَ منه أمران: أحدهما: الإضمار قبلَ الذَّكر لفظاً وتقديراً، وليس بجائز كما لا يجوز: ضربَ غلامه زيداً. ومن الثاني: إلغاء العامل المبدوء به مع اقتضائه له، وليس كذلك إلغاء الثاني؛ لأنَّ الأولَ إذا عمل صار معموله كالمتقدم في الذَّكر، فلا يَضَعف حذف معمول الثاني، ويبدلُ على ذلك أنَّ قولهم: (خسنت بصدري وبعدر زيد) بإعادة حرف الجرِّ أجود، وإذا كان كذلك، وكان إعمال الأول أولى لما ذكرنا، ولم ينقض معنى وجبَ أن يكون هو المختار".

الظاهر أن قوله: "ومن" مقحم في هذا السياق.
٥٤- جاء في ص ٢٦٠ س ٦ من تحت قوله: "وكذلك يُكْرِمُ وتُكْرِمُ محمول على أكرم".

الظاهر أن ضبط (أكرم) بفتح الهمزة وهم، وأن الصواب: "أُكْرِمُ" بضمها. (يُنظر ما سيأتي في التعليق رقم ٩٠).

٥٥- جاء في ص ٢٦٠ الحاشية (٦) قوله: "صاحب هذه القراءة (ابن أبي عبلة) في الكشاف ٢٧١/٣، والبحر المحيط: ٢٤٦/٧، وفتح القدير: ٢٩٧/٤، واسمه إبراهيم بن أبي عبلة من القراء العشرة، ترجمته في غاية النهاية: ١٩/١".

إبراهيم هذا ليس من القراء العشرة، ولا من أصحاب الأربع الشواذِّ بعد العشرة.

٥٦- جاء في ص ٢٦٥ س ١٠ في رَدِّه على مَنْ ذهب إلى أن العامل في الفاعل والمفعول المعنى قوله: "والوجهُ الثاني: أَنَّكَ ترفع قولك: (ماتَ زيدٌ) ب(مات) و(زيدٌ) في المعنى مفعولٌ، وكذلك: (جُرِبَ زيدٌ) ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أن تنصب الجميع، ويدل على فسادِ مذهبهم أَنَّكَ تفصل بأن مع الفصل بينهما".

الظاهر أولاً: أن قوله: "أَنَّكَ ترفع... ب(مات)" لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية: "أَنَّكَ ترفع [زيداً من] قولك...".
والظاهر ثانياً: أن ضبط قوله: (جُرِبَ) بضم الجيم وهم، وأن الصواب فتحها.
والظاهر أخيراً: أن قوله: "تفصل" تحريف، وأن الصواب: "تُعْمَلُ" وأن البناء مقحمة في قوله: "بأن".

٥٧- جاء في ص ٢٦٧ س ٤ في باب الاشتغال في حجة الكوفيين بقولهم: (زيداً ضربته) قوله: "واحتجَّ الآخرون بأن الهاء هي زيد في المعنى، وإنما ذكرت للبيان وإلاَّ فهو في المعنى كقولك (زيدٌ ضربتُ)، ولو قالَ ذلك لم يكن فيه خلاف أن النصب ب(ضربت) فكذاك إذا أتى بالهاء على جهة البيان والتوكيد، ويدل على ما ذكرنا أن النصب في قولك: (ضربت أباك زيداً) هو ب(ضربت) لما كان زيدٌ هو الأب في المعنى".

وجاء في الصفحة نفسها س ١٢ ضمن جوابه على قولهم السابق قوله: "...والبدلُ لا يصحُّ في مسألتنا، ثم يبطل مذهبهم بأنَّكَ تنصب في موضع لا يتصور نصبه بالمذكور كقولك: زيدٌ ضربتُ أخاه؛ لأن الضربَ لم يقع بزید، فيضطرها هنا إلى تقدير ناصب آخر، كأنك قلت: أهنتُ زيداً ضربت أخاه...".

الظاهر أن ضبط "زيد" في الموضعين المشار إليهما بخط وهم، وأن الصواب النصب فيهما.

٥٨- جاء في ص ٢٧٠ س الأخير في حجة من أجاز إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول قوله: "واحتج الآخرون بالسَّماع والقياس. أمّا السماعُ فقوله تعالى: (وكذلك نُجِّي المؤمنين) قراءة حَفَصٍ عن عاصم بتشديد الجيم فلا وجه له إلا نُجِّي النَّجَاء".

وجاء في ص ١٧٣ س الأخير قوله: "والجواب: أمّا قراءة حفص... الصواب أن هذه القراءة هي قراءة أبي بكر عن عاصم. (يُنظر تعليقي على كتاب اللباب ص ١٨٠، مجلة المجمع الأردني العدد ٦٥).

٥٩- جاء في ص ٢٨٣ س ١ في حُجج مَنْ قال: إن (ما) في التعجب اسم تام غير موصول ولا موصوف قوله: "أحدُهما: أن مبني^(١) التَّعَجِبِ على الإبهام، ولذلك عدلوا فيه إلى (ما) لأنها أشدُّ إبهاماً من غيرها...".

جاء في الحاشية (١) قوله: "كلمة غير واضحة في الأصل يظهر أنها كلمة (مبني) كُتبت مرتين، وذلك أن الكلام مستقيم بدونها".

الظاهر أن قوله: "أن مبني التعجب... لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بعدَّ الكلمة الثانية التي ارتأى المحقق الفاضل أن الكلام مستقيم بدونها وهي: "معنى"، فتكون العبارة على النحو الآتي: "أن مبني معنى التعجب...".

٦٠- جاء في الصفحة نفسها س ٣ ضمن السياق السابق قوله: "والثاني أن الخبر لا بد له منه، ومن شرطه أن يكون مفيداً، والخبر هنا محذوفٌ على قوله، والذي يقدره نكرة غير مفيدة^(١) ومن المعلوم البين أن الذي أحسنه شيء، فيعري هذا التقدير عن فائدة كما يعري قولك: رجلٌ قائمٌ عن فائدة".

جاء في الحاشية (٢) قوله: "هذا هو رأي آخر لأبي الحسن، فهو يرى في (ما) ثلاثة آراء...".

الحق أن العبارة السابقة عبث بها بعض النساخ فقدم وأخر إما لعدم فهمها، وإما لانتقال نظره بين جملها، والأشبه أنها على النحو الآتي:

"والثاني أن الخبر لا بد له [أي الأخفش] منه، ومن المعلوم البيّن أن الذي يقدره: (الذي أحسنه شيء) نكرة غير مفيدة يعرى تقديره هذا عن فائدة كما يعرى قولك: (رجلٌ قائمٌ) عن فائدة".

٦١- جاء في ص ٢٨٦ س ١ (مسألة فعلية أفعل في التعجب) قوله: "وحجّة الأولين من أوجه ثلاثة".

وجاء في الحاشية (١) ص ٢٨٩ قوله: "الوجه الثالث سقط سهواً من المؤلف". قوله: "ثلاثة" وهم، والصواب: "أربعة" كما عدّد بعد ذلك.

وقوله: "سقط سهواً" ليس بصواب؛ لأن الوجه الثالث مذكور في ص ٢٨٨ س ٤ من تحت إذ قال: "والوجه الثالث: أن هذا البناء مبني على الفتح...".

٦٢- جاء في ص ٢٩٢ س ٦ في الوجه الأول من حجّة القائلين بعدم جواز بناء فعل التعجب من الألوان قوله: "أحدهما: أن الأصل في فعل اللون (أفعل) نحو: أبيض وأحمر، وفعل التعجب لا يُبنى إلا من الثلاثي".

الظاهر أن قوله: "أفعل... أبيض وأحمر" بقطع الهمزة وهم؛ لأنهما صفتان، فمن اللون تُبنى الصفة على أفعل، وفعل التعجب لا يؤخذ من الصفة، وإنما يؤخذ من الفعل كما ذكر المؤلف إذ قال: "فعل اللون"، والظاهر أن الصواب: "أفعلٌ نحو: أبيضٌ وأحمرٌ".

٦٣- جاء في ص ٢٩٧ س ٤ قوله: "أما كونُ الحال مُشتقةً فغيرُ لازمٍ أن قولهم: (جهدك وطاقتك) ليس بمشتقٍ عندكم، وهو حال، فكذلك قولهم: (مررت بالحيّة ذراعاً و طولها)".

الظاهر أن قوله: "أن" تحريف، وأن الصواب: "لأن". والظاهر أن الواو من قوله: "وطولها" مقحمة في هذا السياق.

٦٤- جاء في تعليقه على قوله تعالى: (ولقد صرفنا في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتقون * قرآناً عربياً) ص ٢٩٩ ص ٢ قوله: "وأما (قرآناً) فبمعنى مقروء،

ومقروء مشتق، وقال النحويون: هي حال موطئة، ومعنى ذلك أن (عربياً) هو الحال، و(قرآناً) وطاً للحال فصار الحال في اللفظ وصفاً وكسى للموصوف اسم الحال".

الظاهر أن قوله: "كسى للموصوف" تحريف وتحريف، وأن الصواب: "وكسى الموصوف".

٦٥- جاء في ص ٣٠٠ س ١ في الوجه الرابع من رد الكوفيين على من ذهب إلى أن خبر (كان) منصوب على أنه مشبه بالمفعول قوله: "أن المفعول به يجوز أن يُقام مقام الفاعل، وخبر (كان) ليس كذلك ألا ترى أنك لو قلت في قولك: (كان زيداً قائماً): كان قائم لم يجز كما لا يجوز في الحال".
الظاهر أن قوله: "كان" تحريف يختل به التمثيل، وأن الصواب: "كَيْنَ" بالبناء للمجهول.

٦٦- جاء في الصفحة نفسها في الوجه الخامس ضمن السياق السابق قوله: "أن معمول خبر المبتدأ يجوز أن يتقدم عليه كقولك: زيداً عمرو ضرب، (زيداً) منصوب بـ(ضرب)، وخبر كان لا يجوز فيه ذلك، فلو قلت: زيد قائماً زيداً كان، لم يجز".

الظاهر أن قوله: "زيداً" الأول مقحم في هذا السياق.

٦٧- جاء في ص ٣٠٩ س ٨ في نقضهم لمن قال بفعلية (ليس) لاتصالها بالضمائر قوله: "فإن قيل: ما ذكرتموه منقوض ومعارض: أما النقص فبـ(هاؤم) في أسماء الفعل لفاعلين في نحو قولك: ها أقرأ: بمعنى خذ الكتاب فاقراً، فإنه يقال فيه: هاء، وهاء، وهاء، وكذلك أنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وليست هذه أفعالاً".

الظاهر أولاً: أن قوله "لفاعلين" تحريف، وأن الصواب: "للفاعلين". والظاهر ثانياً: أن قوله "ها أقرأ" تحريف أيضاً، وأن الصواب: "هاء أقرأ" والظاهر ثالثاً:

أن "هاءً أقرأ" ليس مساوياً للمعنى الذي ذكره له وهو: "خذ الكتاب فاقراً"، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "هاءً أقرأ [الكتاب]".

٦٨- جاء في جوابه على النقض السابق ص ٣١٠ س ٦ قوله: "...وليس كذلك في

لسنا ولستم، أما لسنا فالضمير فيه (نا) مثل: قمنا، ولستما ولستم فالضمير فيه التاء، وما بعدها علامة لمجاوزة الواحد...

الظاهر أن قوله: "لسنا ولستم" سقط منه، وأن الصواب: "لسنا [ولستما] ولستم" لقوله بعد ذلك: "ولستما ولستم".

والظاهر أن قوله: "ولسنا ولستما ولستم فالضمير" يحتاج إلى التكملة الآتية: "و[أما] لسنا... فالضمير".

٦٩- جاء في ص ٣١١ س ٦ ضمن ما أورده من حجج لعدم فعلية (ليس) قوله:

"ومنها أنها لو كانت فعلاً ثلاثياً لكانت على أحد أمثلة الفعل وهي: فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعِلَ، ولا يجوز أن تكون على واحدٍ منها، أما الضم فليس في الأفعال ما عِنه ياءٌ مضمومةٌ، وأما الفتحُ والكسرُ فكان يجبُ أن تتقلبَ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل: خَافَ وَهَابَ...".

التمثيل بـ(خاف) في هذا السياق غير سديد؛ لأنه واويّ العين، والمؤلف يتحدث عن يائئها.

٧٠- جاء في ص ٣٢٣ س ٢ قوله: "وأما قولهم: لَسْتُ بفتح اللام على خِلافِ بَعْتُ

فالوجه فيه أن أصلها: (لَيْسَ) بكسر الياء، كما قالوا: صَيَدَ البَعِيرَ، إذا أصابه الصَيِّدُ، وهو داءٌ، وتقولُ بعدَ التَّسْكِينِ: صَيَدَ البَعِيرَ بفتح الصاد وسكون الياء تنبيهاً على الأصل، فكذلك (لَيْسَ) في أن أصلها (لَيْسَ) ثم سكنت، ولَمَّا اتَّصلَ بها الساكن^(١) حُذِفَ الساكن الأولُ، وبَقِيَ الأولُ على فَتْحِهِ تَنبِيهاً على الأصل".

وجاء في الحاشية (١) قوله: "في الأصل كلمة غير واضحة، ولكن الكلام يستقيم بدونها". الظاهر أولاً: أن قوله: "فكذلك (ليس)" لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكلمة الآتية: "فكذلك [ياء] (ليس)".
والظاهر ثانياً: أن الكلمة غير الواضحة هي: "الضمير" فتكون العبارة على النحو الآتي: "ولما اتصل بها الساكن للضمير حذف الساكن الأول".
والهاء في قوله: "بها" ترجع إلى "ياء (ليس)".
والأشبه أخيراً: أن قوله: "وبقي الأول" سقط منه، وأن الصواب: "وبقي [الحرف] الأول"

٧١- جاء في عرضه لحجة الكوفيين في أن انتصاب خبر (ما) الحجازية بحذف حرف الجر ص ٣٢٥ س ٥ من تحت قوله: "واحتج الآخرون بأن (ما) حرفٌ يدخل في الأسماء فلا اختصاص له، وما هذا شأنه لا ينبغي أن يعمل".
الظاهر أن قوله: (ما) حرف... فلا اختصاص له". لا يؤدي المعنى المراد؛ لأن الحروف التي تدخل على الأسماء فقط حروف مختصة، والظاهر أن صواب العبارة يحصل بالتكلمة الآتية: "(ما) حرف يدخل في الأسماء [والأفعال] فلا اختصاص له".

٧٢- جاء في جوابه على حجة الكوفيين السالفة ص ٣٢٦ س ٧ قوله: "والثاني: أن حرفَ الجرِّ إنما يكون مَوْضِعَ غيره، والنَّظَرُ في ذلكَ الغيرِ ولا غيرهما إلا النَّصْبُ، فدلَّ أن المنصوبَ هو الأصلُ، وأن حرفَ الجرِّ داخل عليه".
الظاهر أولاً أن قوله: "أن حرف الجر... غيره" لا يؤدي المعنى المراد؛ لأن حرف الجر لا محل له من الإعراب، وأن الصواب يكون بالتكلمة الآتية: "أن [المجرور ب] حرف الجر...".

والظاهر ثانياً: أن (هما) من قوله: "غيرهما" تحريف، وأن الصواب: "هنا".

٧٣- جاء في ص ٣٣١ س ٥ من تحت ضمن مسألة (ما طعامك أكل زيد) قوله: "أما قولهم: (ما خرَجَ إلَّا هِنْدُ) فإثباتُ التاء فيه أحسنُ، وحذفُ التاءِ محمولٌ على المعنى، وذلك لا يمنع من كونِ هِنْدٍ فاعلاً، وإنما هو شيءٌ يتعلَّقُ بالمعنى لا بالإعراب، ويدلُّ على ذلك أنَّك قد فصلتَ بينَ الفعلِ والفاعلِ بـ(إلَّا)، والفصلُ بينهما يُجَوِّزُ حذفَ العلامةِ كما تقول: حضر القاضي اليوم امرأةً، مع أن التأنيتَ حقيقيٌّ، مع أنَّ الفصلَ جَوِّزٌ ذلك، ونظيرُ هذا العطفُ على الضميرِ المرفوعِ، فإذا فصلَ بينهما بـ(لا) لم يلزمُ توكيدهُ كقوله تعالى: (ما أشركنا ولا آباؤنا) فـ(لا) في هذا المعنى كـ(لا) والله أعلم بالصواب".

الظاهر أن قوله: "مع أن" من قوله: "مع أن الفصل جَوِّزٌ..." من عبث بعضهم، وأن الصواب: "فإن".

والظاهر أن ضبط لفظة "فصل" بفتح الصاد وهم، وأن الصواب كسرهما: "فُصِلَ".

والظاهر أيضاً أن (لا) من قوله: "كـ(لا)" تحريف، وأن الصواب: "إلَّا".

٧٤- جاء في احتجاجه للذين ذهبوا إلى أن خبر (إن) مرفوع بها ص ٣٣٣ س ٦ قوله: "أما المسألة الأولى: فإنَّ إنَّ وأخواتها تقتضي اسمين مع اختصاصها بالاسم، فوجب أن تعملَ فيهما، كالفعلِ نفسه، وبيانه أن (إنَّ) تدخلُ على مُبتدأٍ وخبرٍ، والمبتدأُ يقتضي الخبر، والخبرُ يقتضي المبتدأ، و(إنَّ) تقتضيها جميعاً، فإذا عملتُ في الاسمِ الأولِ لاقتضائها إيَّاهُ عملتُ في الثاني كذلك، بل فيه أكدٌ، وذلك أن تأثيرَ (إنَّ) وأخواتها في الخبرِ دونَ المبتدأ^(١)، فإذا عملتُ فيما لا تأثيرَ لها فيه لِنَعْلُقُها بما لها فيه تأثيرٌ فَعَمَلُها فيما فيه تأثيرٌ أولى، وصارَ كما قلنا: المُتَعَدِّي نحو: (ضربَ زيدٌ) عمراً، وهذه عملتُ لِشَبَهِهَا بالفِعْلِ..."

وجاء في الحاشية (١) قوله: "العكس صحيح؛ لأن تأثير (إن) وأخواتها يظهر في المبتدأ فيصير منصوباً بعد أن كان مرفوعاً، وأما الخبر فلا يظهر فيه هذا التأثير لأنه مرفوع في الحالين معاً... وهذا الكلام ينطبق على خبر كان فلعله سهو من الناسخ".

الظاهر أن قوله: "بل فيه أكد" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يكون بالتكملة الآتية: "بل [عملها] فيه أكد".

والظاهر أن تعليق المحقق الفاضل في الحاشية (١) فيه تسرع، وأن الصواب ما في النص، ولا سهو من الناسخ هنا؛ ذلك لأن خبرها مرفوع، ولا بد له من رافع، واسمها لا يعمل فيه؛ لأنه لم يعد مبتدأً. أما فيما يخص المعنى فهي تدخل لتوكيد الخبر وكذلك أخواتها كلها تفيد معنى في الخبر كالتشبيه والتمني والترجي.

والظاهر أن قوله: "لتعلقها" تحريف، وأن الصواب: "لتعلقه"، والهاء تعود إلى اسمها، ومراده أنها إذا عملت في المبتدأ، وهي لا تأثير لها في معناه فعملها في الخبر؛ لأن لها به تأثير معنوي أولى.

والظاهر أن قوله: "فعملها فيما فيه تأثير أولى" لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "فعملها فيما [لها] فيه...".

٧٥- جاء في السياق السابق ص ٣٣٤ س ٣ من تحت قوله: "وأما المانع من عملها فلم يوجد، فإن أحداً لم يذهب إلى أن اسمها منصوب وخبرها مرفوع، ولو كان هناك مانع لمنع عملها في الاسم كسائر الموانع".

الظاهر أن قوله: "فإن أحداً... مرفوع" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "فإن أحداً لم يذهب إلى [غير] أن اسمها...".

٧٦- جاء في المسلك الثاني ص ٣٣٥ س ١ قوله: "هو أن خبر أن مرفوع، ولا رافع إلا إن فكان الرفع منسوباً إليه، وبيأته أن الرفع لا يخلو...".

الظاهر أن قوله: "إليه" تحريف، وأن الصواب: "إليها". و (هاء) تعود إلى (إن).

٧٧- جاء في حجة البصريين على أن المعطوف على اسم (إن) قبل الخبر لا يجوز فيه إلا النصب ص ٣٤٢ س ١ قوله: "لنا فيه الرفع في المعطوف لا بد له من رافع، ولا رافع، فلا رفع، والدليل على الأول: أن الرفع عمل أو حكم، وأيهما كان فلا بد له من علة أو عامل".

الظاهر أولاً أن قوله: "لنا فيه الرفع..." لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكلمة الآتية: "لنا فيه [أن] الرفع في المعطوف..."

والظاهر ثانياً: أن قوله: "... ولا رافع، فلا رفع، والدليل على الأول" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكلمة الآتية من كتابه "اللباب في علل البناء والإعراب" ج ١ ص ٢١٢ بتصريف: "... فلا رافع [وقولهم: إن زيدا وعمرو ذاهبان، لا يصح؛ لأن العمل فيه عمل واحد، وقد تقدّم عاملان، والعمل الواحد لا يوجب عاملان]. والدليل على الأول..." (وتنظر حاشية المحقق الثانية في الصفحة ٣٤٢).

٧٨- جاء في الصفحة نفسها بعد النقل السابق قوله: "وبيان الثاني أن الرفع لو كان إمام المعطوف على (إن) واسمها أو على أن مبتدأ وما بعده خبر".
الظاهر أن قوله: "المعطوف" تحريف، وأن الصواب: "بالمعطوف". والظاهر أن قوله: "أن" تحريف، وأن الصواب: "أنه".

٧٩- جاء في احتجاجة لعمل (إن) المخففة من الثقيلة ص ٣٥٠ س ٣ قوله: "وأما القياس: فهو أن (إن) مشبه بالفعل في لفظها، واختصاصها بالأسماء والمخففة من الثقيلة مختصة بالاسم، ولم يبق إلا التخفيف في الحذف^(١) ومثل ذلك لا يمنع من العمل للفعل كقولك: لم يك، ولم أبل، ولا أدر، فالحرف المشبه بها كذلك.

وجاء في الحاشية (١) قوله: "غير واضحة في الأصل".

الظاهر أن قوله: "في الحذف" وهم، وأن الصواب: "بالحذف".

والظاهر أن قوله: "بها" تحريف، وأن الصواب: "به". والهاء تعود إلى الفعل.

٨٠- جاء ضمن ردّه على شبهة الكوفيين في أنّ (إنّ) مخففة، وهي لم تعد تشبه الفعل؛ لأنّ أقلّ أبنية الأفعال الثلاثية قوله ص ٣٢٥ س ٤: "أحدهما: أن شبهها بالفعل باقٍ، وذلك أنّها مُختصّةٌ بالفعل مؤكّدةٌ للمعنى، وما دخلها من الحذف مثله في الفعل على ما ذكرناه في حُجَّتنا".

الظاهر أن قوله: "بالفعل" من عبث بعضهم، وأن الصواب: "بالاسم".

٨١- جاء في عرضه شبهة الكوفيين الثانية على أنّ (لكنّ) فيها معنى التوكيد فلذلك لا يجوز أن تأتي اللام في خبرها ص ٣٥٥ س ٤ قوله: "وأما الوجهُ الثاني فينبني على أصل (لكنّ) وأصلها (إنّ) زيدت عليها الكاف واللام على ما تُبيّنه، فاللام إذا تدخل على خبر (إنّ) في الأصل".

الظاهر أن قوله: "وأصلها (إنّ) زيدت..." لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "وأصلها [لا و] (إنّ) زيدت..." قال المؤلف في اللباب ٢١٧/١: "لأنها مركبة من (لا) و(إنّ) زيد عليها الكاف".

والظاهر أن قوله: "عليها" تحريف، وأن الصواب: "عليهما".

والظاهر أن قوله: "واللام" مقحم في هذا السياق.

(ينظر ما سيأتي في التعليقين ٨٢ و ٨٤).

٨٢- جاء في عرضه لشبهة الكوفيين السابقة أيضاً ص ٣٧٥ س ١ قوله: "والثاني: أن أصل (لكنّ) (إنّ) زيدت عليها الكاف وحذف الهمزة والكاف عوض عن المحذوف...".

الظاهر أن قوله: "أصل (لكنّ) إنّ زيدت... لا يؤدي المعنى المراد، وأن الصواب بالتكملة الآتية: "أصل (لكنّ): [(لا) و] (إنّ) زيدت... والظاهر أن قوله: "عليها" تحريف، وأن الصواب: "عليهما".

والظاهر أن قوله: "حذف" تحريف أيضاً، وأن الصواب: "حذفت".

(ينظر التعليق السالف والتعليق رقم ٨٤).

٨٣- جاء في ص ٣٥٥ س ٣ من تحت ضمن المسألة السابقة قوله: "والحذف من الحرف قد جاء، وقد أُبدل منه أيضاً، فمن الحذف قوله:

... .. ولاك اسقني إن كان مأوئك ذا فضل

ومنه أيضاً (إنّ) في المخففة من النقيلة، واللام في (علّ)، والإبدال مثل: (لهتّك) في (إنّك) وهو كثير".

الظاهر أن قوله: "ومنه أيضاً (إنّ)" لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية: "ومنه أيضاً [حذف النون من] (إنّ)...".

والظاهر أيضاً أن قوله: "في" من قوله: "في المخففة" مقحم في هذا السياق.

٨٤- جاء أيضاً في إيرادها للوجه الثاني في المسألة السابقة، وهي الشبهة الثانية من شبهتي الكوفيين ص ٣٥٧ س ١ قوله: "والثاني: أن أصل (لكنّ): (إنّ) زيدت عليها الكاف، وحذف الهمزة، والكاف عوض عن المحذوف، و(لا) للنفي".

الظاهر أولاً: أن قوله: "... أن أصل (لكنّ): (إنّ)... لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يكون بالتكملة الآتية: "أن أصل (لكنّ): [(لا) و] (إنّ)...". (ينظر التعليق قبل السابق).

والظاهر ثانياً: أن قوله: "عليها" تحريف، وأن الصواب: "عليهما".

والظاهر ثالثاً: أن قوله: "حذف" تحريف أيضاً، وأن الصواب: "حذفت".
٨٥- جاء في ردّه على حجّة المبرد الأولى بأن اسم (لا) -إذا كان مثني- معرب؛
لأنه مركب بمثابة (خمسة عشر) وعجز المركب لا يثنى ولا يجمع ص ٣٧١ س ٧
قوله: "والجواب عن الأول: أنه باطل بما إذا سمّيت رجلاً ب(حضر موت) فإنك تقول
في تثنيته: حضر موتان، وحضرموتون، فأما (خمسة عشر) فإن التثنية في الاسم
الثاني امتنع تثنيته لعلّة أخرى، وذلك أنّ (خمسة عشر) عبارة عن خمسة وعشرة،
فإذا تثّيت عشرًا بقيت الخمسة على حالها، فلم تصحّ تثنيته؛ لأنه بعض الكمية،
بخلاف مسألتنا فإن الكمية في اسم دون (لا)".

الظاهر أنّ قوله: "تثّيت" تحريف، وأن الصواب: "تثنيته".
والظاهر أن قوله: "في تثنيته حضر موتان، وحضرموتون" لا يؤدي المعنى المراد،
وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "...حضر موتان و[في جمعه]: حضر موتون".
والظاهر أن قوله: "فإن التثنية في الاسم الثاني امتنع..." لا يؤدي المعنى المراد
أيضاً، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "فإن التثنية في [الاسم الأول و] الاسم
الثاني...".

٨٦- جاء في إيراده حجّة البصريين لعدم جواز تقديم معمول أفعال الإغراء عليها
ص ٣٧٣ س ٤ قوله: "لنا أنّها أسماء جامدة أعملت بالمعنى، فلم يَجْزُ تقديم معموله
عليها كالمصدر".

الظاهر أن قوله: "معموله" تحريف، وأن الصواب: "معمولها".
٨٧- جاء في احتجاجه لقول البصريين في ناصب الظرف الواقع خبراً عن المبتدأ
ص ٣٧٧ س ٢ قوله: "أنّ الأصل عملُ الفعل في الظرف وغيره، ولفظ النصب باقٍ
وهو عمل، ولا بدّ للعمل من عامل، والعامل في الأصل هو الفصل، وقد صحّ
معناه ها هنا فوجب أن يكون هو العامل".

الظاهر أن قوله: "الفصل" تحريف، وأن الصواب: "الفعل".

٨٨- جاء في ص ٣٨٣ س ٢ أول مسألة تقديم الحال على العامل فيها قوله:
"يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً، أو ما قام مقامه.
وقال الكوفيون: لا يجوز إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً، وإن كان مضمراً
كقولك: (راكباً جنثاً).

وجه القول الأول السماع والقياس: أمّا السماع فقول العرب: (شئى تؤوب الحلبه)
أي تؤوب الحلبه مُخْتَلَفَةٌ. وأمّا القياس: فإن العامل متصرفٌ جاز تقديم الحال
عليه، كما لو كان صاحبها مضمراً...".

الظاهر أن قوله: "وإن كان مضمراً..." لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يتم
بالتكلمة الآتية: "و[يجوز] إن كان مضمراً...".

والظاهر أن ضبط قوله: "مختلفة" بالرفع وهم، وأن الصواب النصب.
والظاهر أن قوله: "وأما القياس: فإن العامل متصرف... لا يؤدي المعنى المراد،
وأن ذلك يحصل بالتكلمة الآتية وينصب قوله: "متصرف": "وأما القياس فإن [كان]
العامل متصرفاً...".

٨٩- جاء في احتجابه لإجازة البصريين الرفع والنصب في تكرير الظرف الواقع
خبراً بعد اسم الفاعل نحو: (زيدٌ في الدار قائماً فيها) ص ٣٩١ س ٥ قوله: "وجهُ
القول الأول: أن قائماً صالحٌ أن يكونَ خبرَ المُبتدأ، والظرف فيجوز...". الظاهر أن
قوله: "والظرف فيجوز..." لا يصح صناعة، وأن ذلك يحصل بالتكلمة الآتية:
"و[أما] الظرف فيجوز...".

٩٠- جاء في ص ٤٠٢ س ٣ من تحت قوله: "والثاني: أن الحكم إذا ثبت بعلة
ثبت في مواضع، وإن لم تكن العلة موجودة طرداً للباب كما في قولهم: (أعدُّ ونعدُّ
وتعدُّ) حملاً على (يعدُّ)، وكذلك (نُكْرِمُ ونُكْرِمُ ويُكْرِمُ) حملاً على أكرام".
الظاهر أن قوله: "أكرام" بفتح الهمزة وبألف بعد الراء وهم وتحريف، وأن الصواب:
"أُكْرِمُ" بضم الهمزة. (ينظر ما سلف في التعليق رقم (٥٤)).

٩١- جاء في ص ٤٠٨ س ١ قوله: "وأما القياسُ: فهو أن تقديم المُستثنى على المُستثنى منه جائز كقولك: ما لي إلاّ أباك صديقٌ، أي مالي صديقٌ إلاّ أباك، فكذلك يجوز تقديمه على العامل فيه ألا ترى أنّ قولك: ما مررتُ إلاّ بزيدٍ جائز، وكذلك بزيدٍ مررتُ، ولأنّ العاملَ في الاستثناءِ فعلٌ، وتقدّمُ المفعولُ على الفعلِ جائزٌ".

الظاهر أن قوله: "بزيدٍ مررتُ" لا يصح به التمثيل، وأن ذلك يحصل بالتكلمتين الآتيتين: "[إلاّ] بزيدٍ [ما] مررتُ".

٩٢- جاء في ص ٤١٣ س ٣ فيما ذكره من حجج الكوفيين لفعلية (حاشا) قوله: "والثاني: أنّه يُعدّى باللام كقوله تعالى: (حاشى لله) ولو كان حرفَ جرٍ لدخل على حرفٍ جرٍ، وليس كذلك حُكْمُ الحروفِ".

الظاهر أن قوله: "ولو كان حرف...جر" لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "ولو كان حرف جر [لما] دخل...".

٩٣- جاء في حججه للبصريين في أن (غيراً) إذا أُضيفت إلى متمكن وجب إعرابها، وإذا أُضيفت إلى غير متمكن جاز فيها البناء والإعراب ص ٤١٧ س ٥ قوله: "والثالثُ: أنا وجدنا من المبنيات ما يُعرب إذا أُضيف وهذا يدلُّ على أن الإضافة علةٌ لازمةٌ للبناء، فكيف تكون علةُ البناء؟ ولا يلزم على ما ذكرناه إذا أُضيفت إلى غير متمكن؛ لأنّ المضافَ يكتسب كثيراً من أحكام المضافِ إليه، والمُبهم هُنا مبنيٌّ، والمضاف إليه كالثاني الواحد، فجاز أن يتعدّى البناءُ إليه".

الظاهر أن قوله: "لازمة" من عبث بعضهم، وأن الصواب: "عادمة".
والظاهر أن قوله: "والمضاف إليه كالثاني الواحد" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية: "والمضاف [والمضاف] إليه كالثاني الواحد".

٩٤- جاء في ص ٤٣٠ س ٥ ضمن ما احتجّ به الكوفيون لجواز الجر في تمييز [كم] الخبرية مع الفصل قوله: "واحتجّ الآخرون بقول الشاعر:

كم بجودٍ مُفْرَفٌ نالَ العلا وكريمٍ بُخله قد وَضَعَهُ

فجرَّ مع الفصل".

الظاهر أن ضبط قوله: "مقرَفٌ" بالرفع وهم يفوت به الاستشهاد، وأن الصواب جَرَّه.

٩٥- جاء في أول مسألة العامل في المنادى المبني ص ٤٤٢ س الأخير

قوله: "المنادى المبني مبني لما ذكرناه، وموضعه نصب، وقال بعض النحويين: هو مرفوع بنفس (ما)".

الظاهر أن قوله: (ما) تحريف، وأن الصواب: (يا).

٩٦- جاء في ذكره لنداء العلم ص ٤٤٥ س ٦ من تحت قوله: "والجوابُ

الثاني: أنه يبقى على تعريفه، ودخول (يا) عليه تزيل الاشتراك في العلم، وذلك أن قولك: جاءني زيدٌ، يتفق فيه اشتراكٌ ولذلك وصفته فيما يزيل عنه الاشتراك...".

الظاهر أولاً: أن قوله: "تزيل" تصحيف، وأن الصواب: "يزيل".

والظاهر ثانياً: أن قوله: "وصفته" تصحيف أيضاً، وأن الصواب: "وضعته" بالضاد.

٩٧- جاء في ص ٤٥٣ س ٤ ضمن حديثه عن عدم جواز ترخيم الاسم

المضاف قوله: "لنا أن الترخيم من أحكام أواخر الاسم، ولذلك لم يجز ترخيم المضاف... وإنما ساغ في الاسم الواحد لاستقلاله بنفسه، ودلالة ما بقي ما سقط".

الظاهر أن قوله: "ودلالة ما بقي ما سقط". لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يكون بالتكملة الآتية: "ودلالة ما بقي [على] ما سقط".

٩٨- جاء في أول مسألة ترخيم الاسم الرباعي ص ٤٥٨ س ٤ قوله: "وقال

الكوفيون إذا كان قبل الطرف ساكناً حذف الثالث والرابع نحو قِمَطْرٌ وِبُرْثِنٌ، يبقى: قِمٌ، بَرٌ".

الظاهر أن قوله: "إذا كان قبل الطرف..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "إذا كان [ما] قبل الطرف...".

والظاهر أن قوله: "بُرْثَن" لا يصح التمثيل به لما نحن فيه؛ لأن ما قبل الطرف ليس ساكناً فيه، وهو من عبث بعضهم، والصواب: "سَبَطَر" كما مثَّلَ في "اللباب في علل البناء والإعراب" فتكون العبارة على النحو الآتي: "تحو قِمَطَر وسَبَطَر بيقى: قَم، سِبَب".

٩٩- جاء في إيراده حجة البصريين لجواز حذف الرابع من الاسم الرباعي مطلقاً قوله ص ٤٥٨ س ٦: "وجه القول الأول: أن الرابع زائدٌ على الأصل الأول، فجاز ترخيمه بحذف حرف واحد، كما لو كان الثالث متحركاً".

الظاهر أن قوله: "... بحذف حرف واحد كما لو كان... لا يشي بالمعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية أو بنحوها: "... بحذف حرف واحد [وإذا كان ثالثه ساكناً فترخيمه بحذف حرف واحد] كما لو كان الثالث متحركاً".

١٠٠- جاء في الصفحة نفسها س الأخير بعد النقل السابق قوله: "وبيأه أنك إذا حذفت الرّاء من (قِمَطَر) والنون من (بُرْثَن) كان الثاني مساوياً للأول في الأصول، فحذف حرف يُبقيه على غير أصل، فيمتنع كالمسألة التي قبلها".

الظاهر أولاً: إن قوله: "والنون من (بُرْثَن) من عبث بعضهم كما ذكرت في التعليق قبل السابق، وأن الصواب: "والطاء من (سَبَطَر)".

والظاهر ثانياً: أن قوله: "فحذف حرف يُبقيه على غير أصل" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية أو بنحوها: "فحذف حرف يُبقيه على [أصل، أمّا حذف حرفين فيبقيه على] غير أصل".

الأخطاء المطبعية

الصواب	الخطأ	
واحدة	واحدة	ص ١١٩ س ٥
وللكلام	والكلام	ص ١١٩ س ٩
نقضَ معناها	بقضَ معناها	ص ١٩٩ س ٢ من تحت
من هذه	في هذه	ص ١٢٢ س الأخير
بمسمَاه	بسمَاه	ص ١٢٦ س ٤
جمله	جملة	ص ١٢٦ س ٤ من تحت
وانفتاح	لانفتاح	ص ١٣٣ ح ٦
ينضم	ينظم	ص ١٤٤ س ٦
على	وعلى	ص ١٤٥ س ٤ من تحت
تضييقاً	تضييقاً	ص ١٥٧ س ٩
الطريق	الطرق	ص ١٥٨ س ٥
جعل	جمل	ص ١٦١ س ١
جعل	جمل	ص ١٦١ س ٢
حُدَّ	حُدَّ	ص ١٦٥ س ٢ من تحت
عند	عن	ص ١٧٠ س ٢ من تحت
اللفظ، والإعراب	اللفظ والإعراب،	ص ١٧١ س ٧ من تحت
فيه	في	ص ١٧٧ س ٩
قال ناسخها	في ناسخها	ص ١٨٠ الحاشية ٦
٢٢	٣٣	ص ٢٠١ الحاشية (*)
رأيتُ	ورأيتُ	ص ٢٠٢ س ٤
بينتني	ينفي	ص ٢٠٨ س ٤
فيهما	فيها	ص ٢١٢ س ٤
عَرَضْنَا	عَرَفْنَا	ص ٢١٥ س الأخير
كحاله	كحالة	ص ٢١٩ س ٣

الصواب	الخطأ	
ألف	تاء	ص ٢٢٣ الحاشية (١)
خفضاً	حفظاً	ص ٢٢٥ الحاشية (٢)
وقولهم	كقولهم	ص ٢٣٢ س ٨ من تحت
بانَ	بأن	ص ٢٣٤ س ٦ من تحت
فباعتبار	فاعتبار	ص ٢٥٠ س ١
الأول	الأولى	ص ٢٥٦ س ٢ من تحت
هما له	همالة	ص ٢٥٩ س ٣
بيان	يبان	ص ٢٦٨ س ٦
ها إنَ	ها أن	ص ٢٧٥ الحاشية (١)
يا اسلمي	يا سلمى	ص ٢٧٨ س ٧، ٩
ليلي	ليلى	ص ٢٧٩ س ٤ من تحت
ليصحَ	ليصبح	ص ٢٨٠ س ٣
أدنو فأنظورُ	أدنوا فأنظروا	ص ٢٨١ س ٤
أدنو فأنظورُ	أدنو فأنظورو	ص ٢٨١ الحاشية ٤
أدنو فأنظورُ	أدنوا فأنظرو	ص ٢٨١ الحاشية ٤
سلكوا	سلكو	ص ٢٨١ الحاشية ٤
فيما	فيما	ص ٢٨٤ س ٦
بـ(أجبَ)	بأحبَ	ص ٢٨٧ س ٣ من تحت
لحوق	لحقوق	ص ٢٨٩ س ٥ من تحت
هندُ	هنداً	ص ٢٩٨ س ٨
ضري	ضريني	ص ٢٩٨ س ١
مُشَبَّه	مشبهه	ص ٢٩٩ س ١١
اشترَاكهما	اشترَكهما	ص ٣٠٣ س ٧ من تحت
هذا	هذه	ص ٣٠٦ س ٢ من تحت
جائز	حائز	ص ٣١٨ س ٩
بين	بني	ص ٣٢٢ الحاشية (١)

الصواب	الخطأ	
بعده	بعدها	ص ٣٢٥ الحاشية (٢)
لم يجر	لم يجر	ص ٣٢٧ س ٣
إِنَّ	أَنَّ	ص ٣٣٣ س ٣ من تحت
الفعل	الفعل الفعل	ص ٣٣٦ س ٩
الرفع	الرفع	ص ٣٤٢ س ١
منعها	منعتها	ص ٣٤٣ س ١
له	لها	ص ٣٤٤ س ٨
عن	من	ص ٣٤٨ س الأخير
بَأَنَّ	بَأَنَّ	ص ٣٥٢ س ٦
ولاك	ولك	ص ٣٥٥ س الأخير
أَنَّ	إِنَّ	ص ٣٥٦ س ٤
يُؤْنِسُ	يُؤْنِسُ	ص ٣٥٩ س ٢ من تحت
كما	لما	ص ٣٦٠ س ٢ من تحت
لا رجل	لا رجل	ص ٣٦٢ س ٦ من تحت
تثنيته	تثنيه	ص ٣٧١ س ١٠
مرفوع	مرفوع	ص ٣٧٧ س ٧ من تحت
مقامه	مقدمه	ص ٣٨٣ س ٢
المضمر	المضمرة	ص ٣٨٤ س ١١
الإخبار	الأخبار	ص ٣٨٦ س ٦
حكم المجاور	حكم المجاور	ص ٣٨٧ س ٦
فِيَقْوَى	فِيَقْوَى	ص ٤٠٢ س ٤
ذلك	كذلك	ص ٤٠٧ س ٤
اختيار	اختبار	ص ٤١٢ الحاشية (١)
التمييز	التمييز	ص ٤١٤ = (١)
وُضِعَتْ	بَعِدَتْ	ص ٤١٨ س ٤ من تحت
فَأَمَّا	فَأَمَّا	ص ٤١٩ س الأخير

الصواب	الخطأ	
وجه	ووجه	ص ٤٢٠ س ٥
أُمَّ	أُمُّ	ص ٤٣٣ س ٣
يا التي	يالتي	ص ٤٤٥ س الأخير
ها الله	هالله	ص ٤٤٧ س ٨ من تحت
فألله	فالله	ص ٤٤٧ س ٨ من تحت
يا الله	يالله	ص ٤٤٩ س ٣
يُعَوِّل	ويعمل	ص ٤٥٢ الحاشية (١)
عَجَزَ	عَجِرَ	ص ٤٥٣ س ٤ من تحت
خذوا	خذو	ص ٤٥٤ س ٢
يجوز	يجو	ص ٤٥٦ س ٤
عِمَّ وشجِّ	عِمَّ شجِّ	ص ٤٥٧ س ٥

